مجتمع

عراقي يخنق طفلته الرضيعة ويسمم زوجته

هزت محافظة بابل، جنوبي بغداد، جريمة مروعة تمثلت بقيام شخص بخنق طفلته الرضيعة، وقتل زوجته من خلال دس السم في مشروب غازي تناولته. وقالت الشرطة في محافظة بابل إن قوة أمنية اعتقلت أب قام بخنق طفلته البالغة من العمر 9 أشهر حتى الموت، وقتل زوجته من خلال استخدام السم، في مدينة الحلة (مركز محافظة بابل)، موضحة في بيان أن الجريمة وقعت لأسباب مادية. وأشارت الشرطة في بيانها إلى أنه بعد البحث والتحري وجمع المعلومات تم إلقاء القبض على المتهم الذي دارت شكوك حوله والذي اعترف بجريمته خلال التحقيق. (العربي الجديد)

اليونان: هزة أرضية بقوة 5,9 درجات

ضربت هزّة أرضية جديدة بقوة 5,9 درجات وسط اليونان مساء الخميس، وذلك غداة زلزال بقوة 6,3 درجات ضرب المنطقة نفسها، وفق المرصد اليوناني للزلزال. ولم تفد السلطات على الفور بسقوط ضحايا، لكنّ الهزة الجديدة أدّت إلى سقوط حجارة وأضرار إضافية في مبان تضرّرت من الزلزال الذي وقع الأربعاء، بحسب ما أفادت به فرق الإطفاء. ووقعت الهزة الخميس قرب منطقة لاريسا الواقعة على بعد 250 كيلومترا إلى الشمال من أثينا، حيث أوقعت هزة أرضية الأربعاء 11 جريحاً أحدهم بحال حرجة، وسبّبت أضراراً مادية في نحو مائة مبنى. (فرانس برس)

كورونا: إرهاق عاطفي بمدريد

يهتف صوت من نهاية ممرّ في مستشفى «سيفيرو أوتشوا» الواقع في إحدى ضواحي العاصمة الإسبانية مدريد: «إنذار أحمر!». نقلت سيارة إسعاف حالة إصابة بفيروس كورونا لمقيم في دار رعاية للمسنين، حالته حرجة. يتبع الفريق الطبي الخطوات التي دأب عليها منذ إدخال أول حالة إصابة بكورونا إلى المستشفى قبل عام. وبمجرد أن تستقرّ حالة الرجل المسن وينتقل إلى ما يسمى بـ «المنطقة الحمراء»، وهي منطقة مخصصة لعلاج مرضى كورونا، تهدأ حركة الفريق.

قبل عام، كان الفريق يحارب عدواً مجهولاً، ويخشى أعضاؤه من نقل الفيروس إلى عائلاتهم لدى عودتهم إلى بيوتهم في ظل قلة معدات الحماية. في ذروة العدوى، كانت ممرات هذه المستشفى، التي تضم نحو 400 سرير، مزدحمة بالمرضى على الكراسي والنقالات، لأنه لم يكن هناك أسرّة كافية لاستيعاب التدفق المستمر للمرضى الجدد. ما زال الأطباء والممرضات والحراس وعمال النظافة وغيرهم من العاملين في المستشفى يعانون من الإرهاق العاطفي من جراء تلك الأيام وأرقام الإصابات الكبيرة بكورونا. ويعترف معظمهم بأن الوباء تجربة غيّرت الحياة. من جهته، يقول الطبيب مانويل ديلغادو، الذي يترأس خدمات الطب النفسي في المستشفى، إن الاستشارات التي يقدمها جناحه لطاقم المستشفى نفسه آخذة في الازدياد، لافتاً إلى أن التأخير في التلقيح وعدم اليقين بشأن نهاية واضحة للوباء هما مصدر قلق لكثيرين. «لدي شك في ما إذا كنا سنتخلص منه في النهاية، أو ما إذا كنا قد خسرنا الكثير من الأشياء التي لن نستعيدها أبداً».

(أسوشييتد برس)

(Getty)

سوريون يشكون من تردّي التعليم المدرسي

ريان محمد

يبدو أنّ نتائج الحرب والفساد تطاول واقع العملية التعليمية في مناطق سيطرة النظام في سورية، شأنها شأن بقية القطاعات الحكومية، ما يجعل التلميذ المتضرر الأول، خصوصاً في مراحل التعليم ما قبل الجامعي. هذا الأمر يُحمّل الأهالي أعباء نفسية جراء ارتفاع مخاطر ضياع المستقبل الدراسي لأولادهم، ويُحمّلهم تكاليف مادية إضافية في ظلّ تكلفة ردم هوة الفقدان التعليمي، من خلال الدروس الخصوصية وغيرها.

يعلم السوريون بمسألة حذف وحدات دراسية من الكتب الجامعية، واعتماد ملخصات المحاضرات، منذ عقود، وبالرغم من أنّها دائماً كانت مثار جدل ونقد لارتباطها بالفساد المستشري في الجامعات، إضافة إلى آثارها التعليمية السلبية. وقد بدأت هذه الظاهرة اليوم في الانتشار بمراحل التعليم ما قبل الجامعي، بحسب أبو مؤنس ديب. يقول لـ«العربي الجديد»: «منذ العام الدراسي الماضي، ومع انتشار فيروس كورونا، أصبح وضع التعليم في المدارس سيئاً جداً. فمن كان يتوقع أن يُقال لتلميذ في المرحلة الابتدائية إنّ هناك وحدات دراسية محذوفة من المنهاج الدراسي، وغير مطلوبة في الامتحانات النصفية التي جرت في وقتٍ سابق من الشهر الجاري».

يضيف: «ابني الصغير في الصف الرابع الابتدائي. غالبية المواد الدراسية تم حذف وحدات دراسية منها، من دون أن يتم تدريسها للتلامذة». ويلفت إلى أنّ «حذف الوحدات الدراسية تسبّب لنا أزمة. ففي العام الماضي، جزء كبير من المنهاج لم يدرسه التلامذة، على أمل أن يتم تعويضه مع بداية السنة الدراسية الجارية. لكن ما حدث، أنّه لم يتم تعويض ما فقدوه ولم يتعلموه، وانتقل ابني إلى صفٍ جديدٍ، لتبدأ معاناتنا في تعويض ما فاته من الدروس، خصوصاً أن تلك المعلومات أساسية لاكتساب معلومات جديدة. أصبحنا نلجأ إلى الدروس الخصوصية، ومراكز المتابعة، وأوراق العمل والملخصات. المشكلة الأكبر، أننا بالكاد تمكنّا من تعويض دروس العام الفائت، حتى أصبحت لدينا دروس من الفصل الأول يجب تعويضها. لقد أصبح الأمر مرهقاً للتلامذة ولنا بشكلٍ كبير، ما تسبب بتراجع مستوى ابني الدراسي».

من جانبها، تقول أم محمد عبد لـ«العربي الجديد»: «الوضع في المدارس كارثي، ابني في الصف الخامس الابتدائي. مضى نصف الفصل الدراسي الأول من دون أن يأخذ أي درس رياضيات، بسبب إما عدم تأمين معلّمة بداية العام الدراسي، وإما بسبب الغياب المتكرر. في النهاية كان الحلّ تحديد امتحان فقط بما أخذوه في المدرسة». وتضيف: «بداية العام، لجأت إلى معلّمة من مدرسته لتعطيه دروس خصوصية وتعوض له ما فاته، بالرغم من أنه حصل على علامات عالية في المذاكرات المرحلية، إلا أنني لاحظت أنّ مستواه العام ليس جيداً. ثم اكتشفت أنّ المعلمة قد درّبته على أسئلة المذاكرات فقط ليحصل على علامة جيدة، وبالتالي تستمر هي بتدريسه. لكن في الحقيقة، كان يتراجع من حيث اكتساب المعلومات، إلى أن وضعته في معهد تعليمي خاص، ما ساعد قليلاً في تعويض ما فقده».

ويزداد انتشار مراكز المتابعة التعليمية غير المرخصة لمختلف الصفوف المدرسية، مع تراجع واقع العملية التعليمية. فأصبح معظم التلامذة بحاجة إلى تلقي ساعات تعليمية إضافية، خصوصاً أن الأهالي، وحتى المتعلمين من بينهم، يجدون صعوبة في تدريس المناهج التعليمية التي تم إقرارها في السنوات الأخيرة، لأسباب تتعلق بطبيعة المناهج وأساليب المدرّسين في شرحها.

تشرح مديرة أحد مراكز المتابعة الدراسية لمياء قطان، في حديث مع «العربي الجديد»: «جاءت فكرة افتتاح مركز للمتابعة قبل نحو 3 سنوات، جراء تزايد الطلب على الدروس الخصوصية، التي كانت حكراً لسنوات طويلة على تلامذة الشهادتين الإعدادية والثانوية. لكن اليوم قد يأتي تلامذة في الصف الأول الابتدائي لحاجتهم إلى درس خصوصي». تتابع: «في المركز، نستقبل فقط تلامذة المرحلة الأساسية من الصف الأول إلى الصف الثامن. نكتشف كوارث تعليمية. فهناك تلامذة يأتون إلينا في الصف السادس أو حتى الثامن، لا يجيدون القراءة والكتابة، مع ضعف كبير في اللغات الأجنبية، خصوصاً أنّ الإنكليزية تُدَرَّس في سورية من الصف الأول، والفرنسية من الصف السابع. أما المواد العلمية فحدّث ولا حرج».

ظاهرة عامة

يقول مدرس في إحدى المدارس العامة بدمشق، طلب عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»: «المنهاج المدرسي غير معدّ لواقع المدارس، لا من حيث عدد التلامذة ولا من حيث البنية التحتية». ويلفت إلى أنه «من النادر أن تجد معلمين ينهون المقرر من المنهاج ضمن الخطة الدراسية، وهذه ظاهرة عامة في كلّ المحافظات».

تحقيق

يتوجس سوريون يقيمون في ألمانيا من رفع الحظر عن الترحيل إلى سورية المخصص لمرتكبي الجرائم من بين اللاجئين، إذ يرفضون إرسال أيّ كان إلى مناطق سيطرة نظام بشار الأسد، فيما يتخوفون أيضاً من احتمال توسيع القرار مستقبلاً ليشمل آخرين

ترحيل «الخطرين»

هل تسلّم ألمانيا سوريين لنظام الأسد؟

برلين ـ **شادي عاكوم**

مع انتهاء الحظر العام على العودة إلى سورية اعتباراً من أول يناير/ كانون الثاني الماضي، بعدما مُدّد تسع مرات منذ عام 2012، تستعد ولايات ألمانية عدة لترحيل اللاجئين السوريين «الخطرين» وفق القانون، وذلك في ترجمة لاتفاق وزراء داخلية الولايات الألمانية أخيراً مع وزير الداخلية الاتحادي هورست زيهوفر. لكنّ أبناء الجالية السورية الكبيرة في البلاد، وخصوصاً أنّه يعني إرسال سوريين إلى مناطق سيطرة النظام السوري، مع ما في ذلك من خطر على حياتهم.

من هنا فإنّ ترحيل المجرمين الخطرين من ألمانيا من حيث المبدأ بات ممكناً على الرغم مما يعتريه من غموض، فيما المسار شاق وطويل. وقد أظهرت التقارير أنّ وزيرة الداخلية في ولاية شليسفيغ هولشتاين، ووزير الداخلية في ولاية هيسن، بالإضافة إلى ولايات أخرى، طلبوا من دوائر الهجرة تقديم الحالات المعرضة للترحيل، لتعمل على إجراء التدقيق الأولي بشأنهم، على أن يصار إلى التنسيق مع الجهات الاتحادية المسؤولة لاتخاذ القرار المناسب.

على الرغم من تأكيد وزير الداخلية زيهوفر، في حديث مع صحيفة «بيلد» أخيراً، أنّه لا بدّ من أن تسبق أيّ قرار ترحيل عملية تقييم لكلّ حالة على حدة، مشيراً إلى مناقشة الأمر مع رئاسة المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، تبرز عوائق كثيرة ترتبط بالآليات الواجب اتباعها لتطبيق الاتفاق، علماً أنّ المعايير لم توضع بعد، ومن بينها تحديد مدى الخطر الذي يشكله اللاجئ المطلوب ترحيله من البلاد. ويدور الحديث عن نظام نقاط يتدرج من السرقة إلى القتل، ومن يتخطى الستين نقطة يتخذ قرار بترحيله، وهي من الأفكار المطروحة التي تقدمت بها الشرطة الجنائية الاتحادية، والمفهوم مشابه إلى حد كبير لسجل مخالفات المرور الذي قد يصل مجموع النقاط فيه لسحب رخصة القيادة من الشخص. وتستند ركيزة الترحيل إلى ما إذا كان سجل اللاجئ الجنائي خطراً، من نقطة واحدة للجرائم الأقل خطورة مثل السرقة، و10 نقاط مثلاً إذا عوقب اللاجئ بالسجن لمدة عام واحد، لتتدرج النقاط من الاعتداء إلى المخدرات، ثم تصل إلى 70 نقطة في جرائم القتل، وفق صحيفة «تاغس شبيغل».

كذلك، هناك صعوبات أخرى، أبرزها غياب التواصل الرسمي الدبلوماسي بين ألمانيا والنظام السوري. برز اقتراح يقضي بترحيل المجرمين المعروفين بولائهم للنظام أولاً. أما من هربوا خوفاً من ملاحقة النظام لهم، فيدور النقاش حول إمكانية نقلهم إلى المناطق الكردية في شمال سورية، أو دفعهم للمغادرة طواعية إلى بلدان أخرى يعيش فيها أقارب لهم، مع استصدار قرار بمنعهم من العودة إلى ألمانيا. وأشارت «دي فيلت» إلى أنّ وزير داخلية ولاية سكسونيا رولان فولر دعا إلى إجراء اتصالات مع الحكومة السورية عبر الأردن ولبنان، لأنّ من الضروري تنفيذ عمليات ترحيل فردية إلى مناطق سيطرتها، فلا تنبغي حماية المجرمين الخطرين في ألمانيا، مشدداً على أنّه يجب حماية السكان بقدر الإمكان من الأشخاص الذين يشكلون تهديداً لهم. عدا عن ذلك، فإنّ لدى ألمانيا عدداً ضئيلاً من أماكن الاحتجاز المخصصة للترحيل، وفق «دي فيلت»، إذ ليس هناك أكثر من 573 مكاناً للأشخاص الذين يجب ترحيلهم، فيما هناك نحو 276 ألف شخص (من مختلف الجنسيات)، من المفترض أن يغادروا البلاد لأسباب متعددة أيضاً. وبينما يجري توسيع قدرات الاحتجاز ببطء شديد، بالإضافة إلى متطلبات تدابير وباء كورونا الوقائية والدقيقة، تشير التقارير إلى أنّ كورونا تسبب بانخفاض عدد المرحّلين ممن رفضت طلبات لجوئهم أولاً، إلى أقل من النصف في مقارنة بين العام الماضي والعام الذي سبقه. والجدير بالذكر أنّه وفقاً للقانون، لا بدّ من فصل هذا النوع من عمليات الترحيل تماماً عن الاحتجاز الجنائي. ففي الأماكن المخصصة للترحيل مثلاً، يتمتع الشخص المطلوب ترحيله بحرية أكبر مما هي عليه في السجن، كأن يتلقى ويرسل البريد ويستقبل الزائرين ويستخدم الهاتف والإنترنت ويرتدي ملابسه الخاصة.

ينطلق تأييد ودفاع حزب المستشارة أنجيلا ميركل، الاتحاد المسيحي، من ركيزة قوامها أمن المجتمع، وبأنّ ترحيل الأشخاص الخطرين من اللاجئين هو جزء من استراتيجية مكافحة الإرهاب في ألمانيا بعد تعرض البلاد لهجمات إرهابية وعمليات طعن استهدفت أشخاصاً عزّلاً، من أفراد تبين أنّهم يحملون أفكاراً إسلاموية متشددة، وكان آخرها عملية طعن سائحين اثنين في مدينة دريسدن أودت بحياة أحدهما. هذا الأمر أكد عليه نائب وزير الداخلية، عضو الحزب الاجتماعي المسيحي شتيفان ماير، إذ قال، في حديث صحافي، إنّ القرار ضروري لتأمين سلامة من يعيشون في ألمانيا، لافتاً إلى أنّ «الحظر العام على الترحيل إلى سورية أدى إلى احتمال ارتكاب جهاديين متطرفين وإسلاميين جرائم في ألمانيا من دون الخوف من اتخاذ هذا القرار بحقهم». وأكد أنّ «كلّ من ارتكب جرائم ستجري محاكمته وتطبيق العقوبة عليه في ألمانيا». لكنّ ما سيحدث بعد ذلك، وفقاً لماير، هو أن «يكون من الممكن على الأقل ترحيل الجناة المحتملين أو الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خطرة»، مبدياً قناعته بأنّ «رفع الحظر الآن، قرار متقدم للغاية من أجل أمان مواطنينا، وتعزيز معايير الأمن في بلدنا». مشدداً على أنّ «الألمان لا يمكن أن يقبلوا بقاء لاجئين ارتكبوا جرائم في غاية الخطورة بينهم، وهو حق قانوني للمواطنين الألمان».

في المقابل، رأى المتحدث باسم وزراء داخلية الولايات التي يقودها الحزب الاشتراكي، وزير داخلية ولاية سكسونيا السفلى بوريس بيستوريوس، أنّ «الاهتمام باستكمال ترحيل هؤلاء الجناة خارج ألمانيا مهم، لكن من غير الممكن أن يكون ذلك باتجاه سورية لأنّ التعذيب والقتل هناك ما زالا مستمرين»، مطالباً بالضغط على تلك الدول التي يمكن بالفعل ترحيل الأشخاص إليها. يشار إلى أنّه بحسب وزارة الداخلية، هناك 89 شخصاً يحملون جوازات سفر سورية تعتبرهم الشرطة من الجناة، أو ممن يشكلون تهديدات، مع تصنيفهم خطرين أمنياً في ألمانيا.

في المقابل، تنتقد المنظمات الحقوقية والإنسانية القرار الجديد بالترحيل، معتبرة أنّه لا يمكن العمل به كما يتصوره وزراء الداخلية، لأنّه يمسّ بالحقوق الأساسية، مثل حق اللجوء الذي نصّ عليه الدستور الألماني. والقرار يطاول السوريين المرتكبين للجرائم الخطرة، كما أولئك الذين ثبت أنّهم يعتزمون الإقدام على تنفيذ عمل إرهابي لإلحاق الضرر بالمانيا ومواطنيها أو من يشجعون على التطرف عبر الإنترنت. إلى ذلك، نبهت منظمة «برو أزول» المدافعة عن حقوق اللاجئين، في تعليق على موقعها الإلكتروني، من التعاون مع نظام بشار الأسد لترحيل المجرمين الخطرين، لأنّ ذلك سيمثل إشارة مدمرة تماماً على المدى المتوسط والبعيد، لا سيما أنّ ذلك يعني تطبيع العلاقات مع نظام ثبت أنّه ارتكب جرائم ضد الإنسانية ويستمر في الدوس على حقوق الإنسان بشكل منهجي، وذلك بالنظر إلى التعذيب والاضطهاد التعسفي وجرائم الحرب ضد المدنيين من السكان، وبالتالي فإنّ تنفيذها سيشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

ويبقى الخوف أيضاً من إدخال مجموعات إضافية ضمن عمليات الترحيل، كما في تجربة اللاجئين الأفغان وغيرهم سابقاً، وهو ما يخشاه كثير من السوريين الذين يعيشون في ألمانيا، إذ يتخوفون من أنّ قرار إنهاء تجميد الترحيل هو الخطوة الأولى نحو عملية الترحيل المستقبلية لهم جميعاً. وقد لاقى القرار استياء وسخطاً لدى مجموعات من أبناء الجالية في برلين، ممن اعتصموا للتنديد بترحيل المرتكبين من المواطنين السوريين إلى بلدهم طالما نظام بشار الأسد في الحكم، لخوفهم من اعتقالهم من قبل استخبارات النظام، معتبرين أنّ النظام سيزج بهم في السجون فور عودتهم إلى سورية، ولن يُعرف بعدها مصيرهم.

تجدر الإشارة إلى أنّ التقييم الأخير لوزارة الخارجية الألمانية، أفاد بأنّ انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت قائمة في سورية، في وقت تعتبر الحكومة الاتحادية أنّ الأسد مسؤول عن مقتل مئات الآلاف من الأشخاص خلال الحرب بعد استخدام قواته البراميل المتفجرة والغازات السامة. وفي هذا الشأن، قال وزير داخلية ولاية بادن فورتمبيرغ توماس شتروبل، لوكالة الأنباء الألمانية: «على الرغم من أنّ الخطرين أمنياً من اللاجئين لم يعد لهم مكان آمن في بلدنا، فإنّ هناك عقبات كبيرة تعترض التنفيذ، إذ يفترض استيفاء شروط محددة لكلّ لاجئ يتوجب ترحيله، أهمها مراعاة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مع ضرورة التأكد من أنّ ترحيله سيكون إلى مكان آمن في سورية على الرغم من المكسب الأمني الكبير لألمانيا في ترحيل أولئك الخطرين».

متظاهر ضد الترحيل في برلين يؤكد أنّ سورية غير آمنة (توبياس شفارتز/ فرانس برس)

89
هو عدد الأشخاص الذين يحملون جوازات سفر سورية ويصنفون خطرين أمنياً في ألمانيا.

برز اقتراح يقضي بترحيل المجرمين المعروفين بولائهم للنظام السوري

لاجئون: النظام السوري سيزج بنا في السجون فور عودتنا ولن يُعرف مصيرنا

مكتبة «دليفري» في غزة

حبّ الغزية معالي زعرب للقراءة من جهة وإغلاق المكتبات العامة بسبب كورونا من جهة ثانية جعلاها تطلق مشروعها «أثر»، لاستعارة الكتب أونلاين

غزة ـ **امجد ياغي**

أغلقت المكتبات العامة في قطاع غزة أبوابها إثر تفشي جائحة كورونا، حال معظم الأماكن العامة. كان هذا أكثر ما أحزن معالي زعرب (25 عاماً)، هي التي اعتادت على استعارة الكتب والقراءة في مكتبة بلدية رفح ومكتبة البحرين العامة في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة. واقع جعلها تفكر في إنشاء مكتبة متنقلة للقرّاء كحلّ لفترة الإغلاق الناتجة عن تفشي الوباء.

زعرب خريجة تخصص تكنولوجيا المعلومات من جامعة فلسطين عام 2018. عملت في مشاريع مؤقتة مع مؤسسة الإغاثة الإسلامية لمدة 6 أشهر، ثم أحيلت إلى العمل مع جمعية محلية لتطوير تكنولوجيا المعلومات فيها، وخضعت لدورات تدريبية على ريادة الأعمال والتصميم في مركز رفح المهني، ثم بدأت العمل الحر عبر الإنترنت، وإعطاء دروس خصوصية للأطفال في المراحل الابتدائية.

منذ طفولتها وهي شغوفة بالقراءة والكتابة. بالإضافة إلى ذلك، عملت على تطوير نفسها كمصمّمة جرافيك ومبرمجة. إلا أن حبها لتخصصها لم يبعدها يوماً عن الكتب، وظلت تزور المكتبات إلى حين تفشي جائحة كورونا في القطاع في أغسطس/ آب من العام الماضي.

تقول زعرب لـ «العربي الجديد»: «أحب القراءة في المكتبات، وقد ورثت ذلك عن والدتي التي كانت تقرأ كثيراً بدورها. قرأت عشرات الكتب وبدأت البحث عن كتب جديدة، وصرت أقصد المكتبات العامة في رفح. في بعض الأحيان، كنت أقضي نحو خمس ساعات يومياً في مكتبة البحرين، لكنّ كورونا عطّل كل شيء».

مكتبة البحرين أعلنت إغلاق أبوابها إلى حين انتهاء جائحة كورونا، كما منعت مكتبة رفح استعارة الكتب لتفادي احتمالات العدوى بالفيروس بين الناس. وعلى الرغم من أنها لجأت إلى قراءة الكتب على الأجهزة الإلكترونية لكنها ظلت تفضل الكتب الورقية. كذلك، أجرت عملية جراحية في عينها أبعدتها عن القراءة لبعض الوقت. ثم فكرت في مساعدة الناس الذين عانوا مثلها بسبب إغلاق المكتبات، وبدأت تبحث عن أشخاص يملكون كتباً. وأطلقت في بداية العام الحالي صفحة «أثر» على موقع إنستغرام، بعدما جمعت كتباً من بيتها وعددها 30، وجمعت واشترت أخرى، وبدأت العمل على الترويج لصفحتها التي تتولى إرسال الكتب «دليفري» للراغبين في القراءة وبسعر رمزي يتراوح ما بين 0,9 و1,8 دولار أميركي. من خلال هذه الصفحة، بدأت تروج لاستعارة الكتب وبالتالي تشجيع الناس على القراءة.

وفي كل مرة تعير الكتاب إلى شخص ما، تسجل معلومات عنه (اسمه ومكان إقامته)، واسم الكتاب والمدة التي يحتاجها للقراءة. وتحرص على تعقيم غلاف أي كتاب قبل إرساله حرصاً منها على الالتزام بإجراءات الوقاية من كورونا. وخلال الشهر الأول، تمت استعارة 30 كتاباً من داخل مكتبتها التي أصبحت تضم أكثر من 80 كتاباً. بشكل عام تضم مكتبتها كتباً عالمية ترجمت إلى لغات عدة، منها الكتب الدينية والروايات والفلسفة والمذكرات وغير ذلك. وبهدف الترويج لمكتبتها، نظمت أسبوعاً لاستعارة الكتب من مكتبتها مجاناً، إذ ترى أن أموراً كهذه تشجع الناس على القراءة. وتنوي خلال الأشهر المقبلة العمل على إيصال مشروعها إلى كل محافظات قطاع غزة. بعدما تقبل كثيرون الفكرة، بدأت في توزيع الكتب على هواة القراءة، وقد انضم إليها بعض الأشخاص الذين يملكون الكتب لدعم فكرتها والتشجيع على القراءة في الظروف الحالية. وتحرص على أن تضم إلى مكتبتها الكتب القيمة التي لا تتم طباعتها في غزة، في ظل الظروف المعيشية الصعبة والحصار الإسرائيلي وبالتالي الانغلاق على المجتمعات الخارجية التي جعلت من الصعب وصول الكتب بنسختها الأصلية إلى القطاع.

تقول زعرب: «في كثير من المرات، كنت أقصد المكتبات المحلية وأتطلع لقراءة الكتب القيّمة. وكثيراً ما شعرت بالحسرة حين أجدها مركونة هنا وهناك»، لافتة إلى أن كثيرين لا يعرفون قيمتها. تضيف: «عادة ما يكون معظم الموجودين في المكتبات من الأطفال»، لافتة إلى أن «هناك عزوفاً لدى الشباب عن القراءة، على الرغم من أهمية الأمر. الكتب تساهم في إعداد جيل واعٍ».

من خلال حسابها على «إنستغرام»، تعرض زعرب ما هو متوفر لديها من كتب، بالإضافة إلى معلومات حول كل كتاب. وترى أن هذا أمر أساسي، لأن معرفة خلفية الكاتب تساعد القارئ على وضع الكتاب في سياق معيّن في بعض الأحيان. كذلك، تتطلع للتشبيك مع المكتبات المحلية خلال الفترة المقبلة، وهواة القراءة الذين يملكون الكتب في بيوتهم، لتضمها إلى مكتبتها المتنقلة.

تستعد لإيصال أحد الكتب (محمد الحجار)

القراءة شغفها (محمد الحجار)

شباب الموصل يرمّمون مدينتهم: «خلّوها أجمل»

يستمرّ شباب مدينة الموصل العراقية في دعم أهل مدينتهم من خلال حملات تطوعية عدة، يهدف بعضها إلى إعادة الإعمار. «خلّوها اجمل» هي إحدى هذه الحملات

بغداد ـ **محمود جبار**

تحوّل شباب الموصل، المحافظة العراقية الأكثر تضرراً نتيجة للحرب ضد تنظيم «داعش»، إلى رمز، هم الذين يعملون تطوعياً لإعادة الحياة إلى مدينتهم من خلال حملات عدة، من بينها «خلّوها أجمل» التي انطلقت منذ يناير/ كانون الثاني 2017 وتهدف إلى إعادة إعمارها. وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أعوام على تحرير مدينة الموصل، إلا أن آثار الدمار الناتجة عن الحرب ما زالت ظاهرة، إذ إن 80 في المائة من المدينة دُمّرت من جراء الحرب بحسب تقارير رسمية عراقية. التقارير نفسها تفيد بأنّ كلفة إعادة إعمار المحافظة تتجاوز 40 مليار دولار. وفي وقت وقفت الجهات الحكومية شبه عاجزة أمام الدمار الكبير الذي حلّ بالمدينة بعد تحريرها، حمل شباب الموصل على عاتقهم إعادة ترميم وتأهيل مدينتهم بما يستطيعون تطوعياً، وتمكنوا من الحصول على دعم من منظمات إنسانية محلية ودولية.

أحد المحال في المدينة القديمة (إسماعيل عدنان/ فرانس برس)

«خلّوها أجمل» هي إحدى الحملات التطوعية التي عرفتها الموصل، ومنذ انطلاقها، حقق الشباب إنجازات عدة. وتتركز أعمالها على ترميم المحال التجارية في المدينة القديمة التي تضررت بفعل الحرب، وخصوصاً تلك التي لا يملك أصحابها المال. وفي وقت يقول سكان الموصل والمنتفعون من هذه الحملة إنهم مدينون للشباب المتطوعين، يرى هؤلاء أن ما فعلوه واجب عليهم. ويوضح منسق حملة «خلّوها أجمل» الناشط محمد مسعود جمعة، لـ «العربي الجديد»، أن المتطوعين أخذوا على عاتقهم مواصلة إعادة الإعمار، وخصوصاً أن محافظتهم تعرضت لدمار كبير أثر على معظم أحيائها، لا سيما المدينة القديمة.

انطلقت الحملة في يناير/ كانون الثاني عام 2017، أي بعد ستة أشهر من بدء عملية تحرير الموصل التي انطلقت في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2016 وانتهت في يوليو/ تموز عام 2017. يضيف أنه في الموصل العديد من الحملات والفرق التطوعية، مضيفاً أن «بعض الحملات تتعمل أخرى في المجال التوعوي أو البيئي أو إزالة الأنقاض. أما عملنا، فتركز على إعادة الإعمار نتيجة الحرب. يتطلب الوضع الكثير من العمل، وقد ساهم في عودة الحياة إلى المناطق التي شهدت معارك شرسة. نستهدف في عملنا هذه المناطق وتركز عليها أكثر من غيرها لأنها الأكثر تضرراً».

تتركز أعمال الحملة على ترميم المحال التجارية في المدينة القديمة

الحملة سمحت لعدد كبير من الموصليين بمزاولة أعمالهم مرة أخرى

ويُواصل جمعة حديثه قائلاً إن الحملة «قائمة على ثلاثة أسس أولها المتطوعون الذين لا يتقاضون أي مقابل، وثانيها التبرعات الخيرية التي يتبرع بها مواطنون، وأصبح هناك ثقة كبيرة بنا من قبل أهالي الموصل، وثالثها الشراكات مع المنظمات المحلية والدولية».

ويوضح أن هذه الشراكات تساعد الحملة في بناء وإعادة إعمار المدينة، مضيفاً: «عملنا وحده لن يكون كافياً قياساً بالدمار الكبير الموجود في الموصل. لذلك، نعتمد على هذه المنظمات». وينفي جمعة وجود دعم من قبل الجهات الحكومية لهم، لكنه يقول إن «هناك تسهيلات حكومية لعملهم»، موضحاً أنّ «أعمال الإعمار تحتاج إلى موافقة من البلدية والدفاع المدني والمحافظة، ما يساعدنا في عملنا لأننا لن نستطيع العمل من دون وجود هذه التسهيلات». وكان للحملات التطوعية دور بارز في الموصل، ما زاد من ثقة السكان بهذه المبادرات. ويوضح جمعة أن هذه الثقة هي التي شجعت الناس على التبرع للحملة.

ويقول: «استُعيد إعمار المحلات والمنازل القديمة والمدارس. الكثير من الناس يتبرعون من داخل المدينة ومن خارجها أيضاً. هؤلاء المتبرعون يرفضون أن تذكر أسماؤهم. والمتبرعون يدعمون حملتنا من خلال التعليق بعبارة خلوها أجمل على مواقع التواصل الاجتماعي»، الأمر الذي زاد من انتشار الحملة.

في هذا الإطار، يقول ناشطون وإعلاميون مطلعون على الحملة إنه ستكون هناك تعويضات حكومية للمتضررين، لكنها تتأخر كثيراً. لذلك، يلجأ أصحاب المحلات إلى المتطوعين والشباب الذين يعملون في مجال الإعمار. ويوضح ياسر كوباني، وهو إعلامي وناشط في مجال الإغاثة في الموصل، أن الحملة «مهمة جداً وسمحت لعدد كبير من الموصليين بمزاولة أعمالهم مرة أخرى، وفتحت أبواب رزق لكثيرين ورممت المحلات ودعمت أصحابها معنوياً ومادياً». يضيف كوباني المطلع على الحملات التطوعية التي يتبناها شباب الموصل، خلال حديثه لـ «العربي الجديد»، إن «أصحاب المحال المتضررين سعداء بهذه الحملة. لقد تمكنوا من العودة إلى مزاولة عملهم وفتح محلاتهم من جديد». من جهة أخرى، يؤكد أن الحملة تساهم في الانتعاش الاقتصادي للمدينة. وما زالت حملة «خلوها أجمل» تتلقى طلبات من مواطنين تعرضت محالهم لأضرار من أجل ترميمها. سعيد الهدو هو أحد هؤلاء الذين لبت الحملة نداءهم، ورممت محله ليستأنف عمله في بيع المواد الغذائية. يقول لـ «العربي الجديد» إنّ محله احترق ودمّر من قبل تنظيم داعش، ولم يكن يملك المال لترميمه، وهو حال غالبية سكان الموصل الذين فقدوا ممتلكاتهم وأموالهم ومصادر دخلهم. يضيف الهدو الذي يقع محله في المدينة القديمة أنه «لولا الحملات التطوعية لما استطاع كثيرون مزاولة أعمالهم مجدداً»، مشيراً إلى أن الحملة أعادت ترميم خمسة عشر محلاً في الشارع الذي يقع فيه محله.

فقراء إيطاليا

كورونا يزيد الفروقات الاجتماعية

كشفت دراسة أعدها المعهد الوطني للإحصاء أن وباء كورونا جعل مليون شخص تحت عتبة الفقر في إيطاليا العام الماضي. وارتفع عدد الفقراء إلى 5،6 ملايين أي بنسبة 9،4 في المائة من السكان عام 2020 في مقابل 7،7 في المائة في عام 2019، وهو رقم قياسي منذ 15 عاماً. وتتخطى هذه النسبة معدل الفقر المسجل مع بداية الأزمة المالية في عام 2008 (3 في المائة). وكان ارتفاع نسبة الفقراء مفاجئاً في الشمال الغني بعدما بات إنفاق 720 ألف شخص (إضافي) الشهري أقل من عتبة الحد الأدنى للأجور.

وبلغت نسبة الفقر في الشمال الغني 9،4 في المائة في مقابل 6،8 في المائة في عام 2019. ويختلف خط الفقر في إيطاليا من منطقة إلى أخرى. ويبلغ معدل الدخل الفردي 839،75 يورو شهرياً في منطقة كبيرة في الشمال، بينما لا يزيد عن 566،49 يورو شهريا في بلدة صغيرة في الجنوب، وفقاً لأرقام المعهد الوطني للإحصاء لعام 2019. والعائلات الكبيرة هي الأكثر تضرراً بشكل خاص، وقد ارتفع معدل الفقر من 16،2 في المائة إلى 20،7 في المائة للعائلات التي تضم خمسة أفراد أو أكثر. وتسببت القيود المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا في انخفاض استهلاك الأفراد، إذ انخفض متوسط إنفاق الأسر بنسبة 9،1 في المائة، أي 2328 يورو شهرياً، ثم انخفض مرة أخرى إلى مستوى ألفين. وتراجع الاستهلاك أكثر وضوحاً في الشمال منه في جنوب البلاد. وفرضت إيطاليا، البلد الأول الذي تضرر من جراء الجائحة في أوروبا، تدابير عزل صارمة في مارس/ آذار وأبريل/ نيسان عام 2020، ما أدى إلى شلل اقتصادي.

(فرانس برس)
(الصور: Getty)